

محاضرة (٣) مقرر تاريخ العرب المعاصر (بعنوان)

« قضية الأسلحة الفاسدة »
الفرقة : الرابعة - كلية التربية
القسم : التاريخ

أ.م . د.إيمان عبدالله التهامي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة دمياط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام علیکم ورحمة الله وبرکاته

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء و
المرسلين سيرنا بحمد حملة الله وسلامه عليه اللهم لك الحمد حمدي
ترضي و لك الحمد لا ينزع رضي و لك الحمد على كل ذري بيغني لعذبي
سلامان

اما بعد.....

قضية الاسلحة الفاسدة

- تعتبر قضية الاسلحة الفاسدة من اشهر قضايا التاريخ المعاصر ،وذلك لصلة تلك القضية المباشرة بحرب فلسطين ونكبة الجيوش العربية عام ١٩٤٨ م ، وذلك فإن القضية من قضايا التاريخ العربي المعاصر ومن قضايا تاريخ العسكرية المصرية ايضا لان الاسلحة الفاسدة حدثت ماساتها في صفوف الجيش المصري الذي دخل حرب فلسطين مع باقي الجيوش العربية .

- والأصل في تلك القضية أن الجيش المصري عندما دخل الحرب العربية لطرد اليهود من اليهود من فلسطين كانت قضية الاسلحة وبالتالي عن مصدر السلاح بكل انواعه تم تشكيل لجان لشراء واستيراد تلك الاسلحة المطلوبة لحرب فلسطين .

- الى جانب ان الجيوش العربية كان ينقصها السلاح كان ينقصها ايضا القيادة
- المدربة ، وبالتالي لم يتلق الجنود اي تدريبات كافية للحرب والقتال وكان
- الامر الاكثر فداحة هو السلاح الذي استخدمه الجيش المصري لم يكن سلاحا
صالحا للاستخدام بل ان الكثير من مدافع هذا السلاح كانت ترتد طلقاتها الى
صدر المصريين فتبدل المعركة من نصر الى هزيمة بسبب فساد السلاح من
ناحية وقلة تدريب الجنود من ناحية ثانية وعدم تعاون القادة واخلاصهم من
ناحية ثالثة والاهم من ذلك كله ان الجيش المصري العربي واجه قوات يهودية
شرسة مدربة على القتال واستخدام السلاح لسنوات طويلة ، تندى فيها امل
وتحلم تحقيق اغصان ارض فلسطين .

نتائج حرب ١٩٤٨ م:

- هزمت الجيوش العربية في حرب فلسطين .
- عقدت هدنة دائمة بين مصر واسرائيل ووقعت شروطها في مدینہ رودس في فبراير عام ١٩٤٩ م ، وهي الهدنة التي انتهت عمليات القتال .
- انتهت الحرب لتبدأ صفحة الاسلحة الفاسدة ، وقد كان أمر مثار حديث افراد وقاد الجيش المصري في معارك الحرب المختلفة فقد انكشف أمر فساد الاسلحة قبل انتهاء المعارك ، وعودة الجيش أخذ المجتمع العربي والمصري يتسائل عن اسباب الهزيمة ، ومن الطبيعي ان تكون الاسلحة الفاسدة هي أحد اسباب هزيمة الجيش المصري ، ذلك أن تلك الاسلحة كانت تفتقر إلى الصلاحية والجودة المطلوبة .

الصحافة ودورها تجاه صفقة الاسلحة الفاسدة :

- كتبت الصحف بانتظام عن صفقات الاسلحة الفاسدة ، ومن تلك الصحف صحيفة روليوسف عندما اخذ احسان عبد القدوس يكتب بانتظام مقالات ، عن هذا الموضوع بداية من شهر مايو ١٩٥٠م ، وكان مدبروا صفقات الاسلحة عرفوا ان الامر اصبح مكشوفا فحاول هؤلاء التخلص من تلك الاسلحة فقاموا بتفجير أحد مخازن هذا السلاح الفاسد في القلعة في عام ١٩٤٩م ، وكتبت بعض الصحف بعد هذا الحادث موجهة اصابع الاتهام للملك واعوانه من الحاشية الفاسدة ورفاق السوء وانهم كانوا اداة طيعة في ايدي الصهيونية العالمية التي دبرت للعودة لارض فلسطين أو أرض الميعاد كما كان يزعم هؤلاء.

موقف وزارة الحربية من صفقة الاسلحة الفاسدة :

- طلبت وزارة الحربية من الجهاز المركزي للمحاسبات فحص أوراق شراء الاسلحة للجيش المصري ، بعد الفحص والمراجعة للاوراق والشهود من جنود الجيش وقياداته . جاءت النتائج بوجود تآمر وخيانة وسرقة للمال العام ، والغدر بالوطن ، ومشاركة اليهود في قتل جنود الجيش وضباطه .
- تاكد رئيس ديوان المحاسبات من تورط القصر في هذه الصفقة ، فوجد في ذلك حرجا فقدم استقاله حتى يكون بعيدا عن بطلش هؤلاء الخونة ، ولكن تقريره كان هو الدليل علي تلك المؤامرة ، وفتح الباب امام التحقيقات من جميع الجهات من ذلك مجلس الشيوخ .

موقف الملك فاروق :

- غضب الملك فاروق من استجواب اعضاء المجلس وسبلهم في فضح تلك الصفقة فاستخدم الملك فاروق سلطاته ، واسقط عضوية تسعه عشر عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ ، اضافة الي خلع رئيس المجلس ، وتعيين رئيس جديد فأصاب هذا الامر مجلس الشيوخ بإرباك كبير تردد صداه في الصحف التي جعلت من هذا التغيير تأكيدا علي مسئولية الملك ، وأنه يعرف كل اسرارها وانها كانت مغشوشة ، والا لكان الملك نفسه علي رأس من يفتح الباب لمعرفة الحقيقة لمحاكمة الخونة الذين تآمروا علي الشعب والوطن والملك يعرف ان مستشاره أرمون جهلان هو الوسيط الرئيسي في تلك الصفقة وتعقب بعض المخلصين الذين يبغون الحقيقة حساباته الخاصة فتبين :

- أنه حصل على مبلغ نصف مليون دولار هذا بخلاف عمولة انطوني بوللي وسهلوا للملك أن يحصل على اغلب المبلغ التي خصصت لتوريد السلاح ومن هنا كانت فضيحة الملك فاروق في صفقة الاسلحة الفاسدة انه استغل كارثة العرب في حرب فلسطين لزيادة ثروته وممتلكاته وللانفاق منها على ملذاته في الداخل والخارج .

- تآمرت البلاد الاوروبية في توريد هذه الاسلحة الفاسدة وعلى راس تلك الدول ايطاليا بواسطة مهربينها الذين كانوا اداه طيعة في ايدي اليهود المتآمرين علي عرب فلسطين ، وبالفعل نجحوا في مخططهم الصهيوني المحكم التدبير واستعانوا في ذلك بحيل شيطانية لم يتخيلاها احد ووالسبب في ذلك التخاذل وخيانة قيادات عربية .

- نشرت بعض الصحف المصرية أسماء بعض الذين شاركوا في

توريق صفة السلاح المغشوش ، من هؤلاء عمر سيف الدين ، ولم يكن هذا الضابط وحده فقط بل له اعوان وعيون في الجيش وله ايد طويلة تصل الى قصر عابدين ، قلة افسدت الجيش وشاركت مع القصر والحاشية في وقوع كارثة فلسطين وهزيمة ١٩٤٨ م .

- كان علي رأس الصحفيين الذين نشروا فضيحة الاسلحة الفاسدة الصحفي احسان عبد القدوس فقد جاء نشره مدمoga بالادلة والاسانيد المؤثقة التي تؤكد صحة معلوماته خاصة أنها معلومات تعرض من يكتب عنها للمسؤولية والمحاكمة بل للقتل لانه يواجه في ذلك رأس النظام الملكي .

- حاولت بعض قيادات الجيش ورجال القصر التدخل لمنع الصحف من نشر فضائح صفقة الاسلحة الفاسدة .

- كما ذكرت الصحف أن زوجة أحد الضباط شاركت في عملية شراء السلاح المغشوش ، وقدم الدليل على ذلك وهو العقد المكتوب في عملية الشراء

- اخذ المجتمع المصري يرصد مظاهر الثراء السريع لاحد هؤلاء الضباط الكبار بعد أن كتبت عنه بعض الصحف وكان يريد التستر في اتمام عمليات الشراء فيستخدم اسم زوجته التي تقاضت ٤٥% من ارباح كل صفقة .

طالب الشارع المصري بمحاكمة هؤلاء الخونة من الضباط والقادة وعلي رأسهم الملك فاروق وحاشيته ، وتراكم كل هذا الغضب الشعبي بعد نكبة فلسطين تراكم مع غيره من مصائب الملك فاروق وفساد حاشيته ليزيد من رصيد اسباب التغيير وحتميته ويستمر الامر طوال سنوات ما بعد النكبة حتى يأتي ضوء النهار في ثورة يوليو ١٩٥٢م ، وكانت لديهم النية الخالصة للاصلاح والتغيير لما افسده القصر والاعوان .

- ونتيجة لهذا وتحت ضغط الرأي العام وما كتبته الصحف خاصة مقالات احسان عبد القدوس تقدم وزير الحربية ببلاغ الى النيابة العامة للتحقيق فيما نشر حول قضية الاسلحة الفاسدة .

- تم التحقيق مع احسان عبد القدوس في يوليو ١٩٥٠ م ومع الكثيرين غيره واحالت النيابة ثلاثة عشر منها في قضية الاسلحة الفاسدة وللاسف ليس بينهم الملك واعوانه ، فهم على رأس النظام يحرسون الفساد والمحسوبيه وعن التهم التي وجهت لهؤلاء المتهمين راجع الكتاب ص ٣٣٠.

- انتهت حقائق النيابة قبل قيام الثورة ببراءة جميع المتهمين لعدم كفاية الدلة وحفظت التحقيقات بالقضية فالقضية حساسة لأنها كانت ستنتهي بإدانة القصر والحاشية وعلى رأس الجميع الملك فاروق .

- اما بعد قيام الثورة فإن المسألة قد اختلفت واعيد فتح ملفات قضية الاسلحة الفاسدة

- خلاصة القول أن الاسلحة الفاسدة ان التحقيقات بشأنها قد تمت في العصر الملكي ، ولذلك فإنها لم تكن على درجة كبيرة من الشفافية مع اخفاء المعلومات وتهريب شهود ومسئوليـن .

- اثبتت الحقائق فساد الاسلحة وفساد القصر واعوانه بما اثبت ان قضية الاسلحة الفاسدة قضية حقيقة مكتملة الاركان والشهود .

اسئلة استرشادية:

- اكتب عن قضية الاسلحة الفاسدة .

وَاللَّهُ وَلِي التَّوْفِيق